عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

وزيرة الخارجية الأمريكية تصاب بجلطة دموية

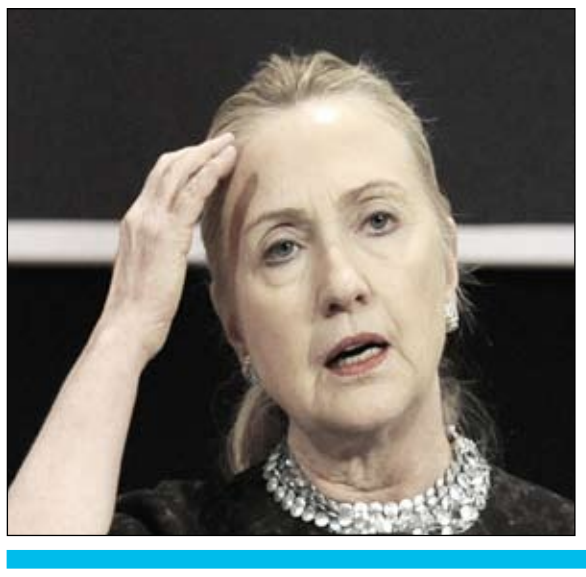

واشنطن / وكالات :

نقلت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون إلى المستشفى إثر إصابتها بجلطة دموية نجمت عن ارتجاج المخ الذي أصيبت به في وقت سابق من الشهر الجاري، ويقوم الأطباء بتقييم حالتها.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية فليبي رينس -في بيان- إنه في إطار فحص المتابعة اكتشف الأطباء تكون جلطة دموية ناتجة عن ارتجاج المخ الذي أصيبت به كلينتون قبل أسابيع، ويجري علاجها بمضادات الجلطات، وهي في مستشفى نيويورك بريسبتيريان كي يتمكن الأطباء من متابعة العلاج على مدى الساعات الـ48 القادمة.

وأشار المتحدث إلى أن أطباء كلينتون سيواصلون تقييم حالتها بما في ذلك المسائل الأخرى المرتبطة بارتجاج المخ الذي أصيبت به، وسيحددون ما إذا كانت هناك حاجة للقيام بأي إجراء آخر.

وقال مسؤولون أميركيون في 15 ديسمبر/كانون الأول إن كلينتون (65 عاما) أصيبت بارتجاج في المخ بعد أن أغمي عليها نتيجة لإصابتها بجفاف في المعدة.

وكانت كلينتون قد ألغت في وقت سابق جولة خارجية بسبب تلك الوعكة الصحية.

ومنذ ذلك الوقت، قال الأطباء إن حالتها تتحسن، وقللوا من أهمية تلميحات إلى أن حالتها أكثر خطورة.

واضطرت كلينتون بسبب مرضها إلى إلغاء شهادتها أمام الكونغرس في 20 ديسمبر فيما يتعلق بتقرير بشأن الهجوم الذي تعرضت له السفارة الأميركية في بنغازي بليبيا في سبتمبر الماضي، وأسفر عن مقتل السفير الأميركي وثلاثة أميركيين آخرين.

وقالت كلينتون إنها ما زالت مستعدة للإدلاء بشهادتها، ومن المتوقع أن تمثل أمام لجان الكونغرس هذا الشهر قبل تقاعدها المقرر مع موعد تنصيب الرئيس باراك أوباما في 20 - 21 يناير القادم.

وخسرت كلينتون ترشيح الحزب الديمقراطي لها في انتخابات الرئاسة بفارق بسيط أمام أوباما في 2008، وهي تصنف باستمرار على أنها أكثر الشخصيات شعبية في إدارة أوباما. وكثيرا ما يذكر اسمها كمرشحة محتملة في انتخابات الرئاسة في 2016.

بعد فشل اجتماع «القضاء الأعلى» مع أندية الأقاليم في احتواء أزمة النائب العام

«القضاة» يتوجهون إلى وزير العدل لمطالبته بقبول استقالة النائب العام

القاهرة/ متابعات:

أكدت مصادر قضائية رفيعة المستوى، أن الاجتماع الذى دار بين مجلس القضاء الأعلى ورؤساء أندية الأقاليم والمستشار أحمد الزند رئيس نادى القضاة لم يسفر عن أى نتائج وأنه فشل فى التوصل إلى حل فى أزمة النائب العام واستقالته التى يصر على العدول عنها.

وأوضحت المصادر أن الاجتماع تم فيه استعراض المستجدات لأزمة النائب العام مع أعضاء النيابة العامة ومدى تحقيق النتائج التى أسفر عنها البيان المشترك بين رؤساء أندية الأقاليم والمجلس الأعلى للقضاء يوم الأربعاء الماضى. وأكد المستشار الزند فى الاجتماع على أن القضاة التزموا بمناشدة المجلس لهم بالانتظام فى العمل إلا أن النائب العام أصر على العدول عن استقالته ولم يلتزم بالمناشدة التى أطلقها مجلس القضاء الأعلى. وكشفت المصادر أن مجلس القضاء الأعلى أكد لرؤساء الأندية، أن الأمر خرج من أيديهم وأن ملف الأزمة بحوزة المستشار أحمد مكى وزير العدل وهو الوحيد القادر على التصرف فيها، فطبقا للفقرة الثانية من المادة 70 من قانون السلطة القضائية يجوز له قبول أو رفض الاستقالة المقدمة من النائب العام، وهو الأمر الذى تسبب فى فشل الاجتماع وأخرج رؤساء الأندية فى حالة غضب ليتوجهوا إلى وزير العدل حتى يجتمعوا معه. وذكرت المصادر أن رؤساء أندية الأقاليم وعددهم 6 رؤساء والمستشار أحمد الزند قاموا بالتوجه إلى نادى القضاة عقب اجتماعهم مع مجلس القضاء الأعلى للتباحث فيما بينهم وقرروا التوجه إلى وزارة العدل لمقابلة المستشار أحمد مكى دون المستشار أحمد الزند، وسيتوجه بدلا منهم المستشاران محمود الشريف وعبدالله فتحى وكيلا النادى، وذلك للتباحث مع وزير العدل. ومن جانبه قال المستشار عبد الرحمن بهلول، عضو مجلس القضاء الأعلى، إن الاجتماع الذى دار بين القضاء الأعلى ورؤساء أندية الأقاليم كان مناقشة ومداولة فى أزمة النائب العام وأعضاء النيابة العامة ولم يسفر عن أى أمر وأن المجلس ليس بيده أى شأن فى تلك الأزمة بعد إحالتها لوزير العدل.

المالكي اتهمهم بالتحرك وفق أجندات أجنبية..

المتظاهرون في العراق يرفعون سقف مطالبهم

بغداد / وكالات :

اتسع نطاق المظاهرات بالعراق، ورفع المتظاهرون سقف مطالبهم إلى إصلاحات جوهرية بالعملية السياسية تمنع احتكار السلطة، في حين دعا رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الانتخابات مبكرة واتهم المتظاهرين بتنفيذ أجندات أجنبية.

فبعد عشرة أيام من المظاهرات المتواصلة التي تشهدها مدينة الرمادي عاصمة محافظة الأنبار احتجاجا على سياسة حكومة المالكي التي يرون أنها تقوم على إقصاء وتهميش أهل السنة، بدأت مدينتا سامراء والموصل اعتصاما مفتوحا تضامنا مع الرمادي، كما بدأ عدد من المعتقلين في عدد من السجون العراقية إضرابا مفتوحا عن الطعام تضامنا مع مطالب المتظاهرين والمعتصمين.

ورفع المتظاهرون سقف مطالبهم، مطالبين بإحداث تغيير جوهري بالعملية السياسية بالعراق، تمنع رئيس الوزراء من احتكار السلطة إلى جانب مطالبهم الثابتة المتعلقة خصوصا بإطلاق سراح المعتقلين ولا سيما النساء منهم.

وقال الناشط مؤيد الدليمي من الفلوجة إن المتظاهرين مصرون على مواصلة اعتصامهم ومظاهراتهم حتى تتحقق جميع مطالبهم، مؤكدا أن اللجان الشعبية ترفض تسييس المظاهرات، لأن هذه المظاهرات تعبر عن رغبة الجماهير.

وقال الدليمي إن السجون ملأى بأبناء السنة من رجال ونساء، مؤكدا أن العراقيين لم يعودوا يصدقون وعود المالكي بإطلاق سراح المعتقلين، وقال إن المالكي يتلاعب بالألفاظ للتسويف وللالتفاف على مطالب الشعب.

وفي السياق ذاته أعلنت حركة تجديد العراقية تأييدها لمطالب المعتصمين بمناطق مختلفة من البلاد ودعت لإسقاط حكومة المالكي، وطالبت بإزالة ما وصفته بالمظالم والمفاسد وملاحقة المتورطين فيها، كما طالبت بالتأسيس لحكم رشيد في البلاد.

من جانبه اتهم رئيس الوزراء نوري المالكي في تصريحات تلفزيونية بوقت متأخر أول من أمس الأحد المتظاهرين بأن لديهم أجندات أجنبية، وطالبهم بالعودة لمنازلهم، وقال إن الرسالة التي كانوا يريدون نقلها وصلت، واعتبر أن هذا «يكفي حتى لا تتعقد الأمور».

ودعا المالكي إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة متزامنة مع انتخابات مجالس المحافظات التي ستنطلق مطلع أبريل المقبل لفسح المجال أمام الحكومة الجديدة من أجل العمل وتقديم الخدمات للشعب العراقي.

وقال المالكي إنه يضع العراق أمام أحد أربعة خيارات على حد وصفه هي: الحرب الطائفية، أو تقسيم البلاد، أو الحوار، أو الذهاب إلى انتخابات برلمانية مبكرة.

كما دعا المالكي إلى تشكيل لجنة من رجال الدين والقضاة لتحري أوضاع السجون والسجناء ومحاسبة المتجاوزين على المعتقلين.

ورفض النائب عن القائمة العراقية أحمد العلواني دعوة أنصار المالكي إلى إنتخابات مبكرة كحل للأزمة السياسية، ووصف هذه الدعوة بأنها هروب للأمام، وحدد في اتصال مع الجزيرة أسباب الأزمة بتصرفات الحكومة والمشاكل البنيوية بالأجهزة الأمنية والقضائية.

في غضون ذلك اتهم صالح المطلك -نائب رئيس الوزراء- «عناصر مندسة» بين المتظاهرين بمحاولة اغتياله أثناء حضوره للاعتصام في الأنبار.

عواصم العالم

انتحار عسكري تونسي مرتبط بتنظيم (القاعدة)

تونس / وكالات :

أعلنت وزارة الدفاع التونسية أن عسكريا انتحر داخل سجنه في غربي البلاد، بعد اعترافه بالانتماء إلى (خلية إرهابية) لها صلة بتنظيم (القاعدة) في بلاد المغرب الإسلامي كانت السلطات الأمنية قد أعلنت في وقت سابق عن تفكيكها.

ونقلت وكالة الأنباء التونسية الرسمية عن العميد في الجيش التونسي مختار بن نصر قوله، إن الرقيب أول بدري التليلي العامل بالثكنة العسكرية بالكاف (170 كيلومترا شمال غرب تونس العاصمة)، اعتقل مطلع الشهر الجاري للتحقيق معه على خلفية معلومات أمنية تفيد بانتمائه لخلية ناشطة في محافظة جندوبة (200 كيلومتر غرب تونس العاصمة).

وأوضح بن نصر أن التليلي نفى في بادئ الأمر أي علاقة له بالخلية المذكورة، ولكنه عاد ليعترف قبل يومين بصحة الاتهامات الموجهة له، ثم حاول في اليوم التالي الانتحار وجرى نقله إلى المستشفى حيث لفظ أنفاسه الأخيرة.

ونفى ما تردد من أنباء عن تعرض الرقيب للتعذيب أثناء اعتقاله، معربا عن أسف وزارة الدفاع التونسية لما حدث، وعن تفهمها لألم زوجته وعائلته.

يشار إلى أن محافظات الكاف وجندوبة والقصرين المحاذية للحدود مع الجزائر، شهدت خلال الشهر الجاري اشتباكات مسلحة بين قوات الأمن ومجموعات وُصفت بالإرهابية، وأعلنت وزارة الداخلية عن ضبط كمية من الأسلحة والذخائر الحربية والقنابل والمتفجرات وأزياء وخرائط عسكرية داخل سيارة رباعية الدفع في غربي البلاد، واعتقال عدد من العناصر «المتطرفة».

وبعد ذلك أعلن وزير الداخلية التونسي، علي لعريض أن من وصفهم بالإرهابيين الذين اعتقلتهم الأجهزة الأمنية ينتمون إلى كتيبة عقبة بن نافع التي تأتمر بأوامر أمير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المعروف باسم عبد المصعب عبد الودود.

وتواجه تونس التي تعيش مرحلة انتقالية بعد الثورة -التي أطاحت بحكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي قبل عامين- تهديدا متزايدا من قبل جماعات دينية توصف بالمتشددة.

وقتلت امرأة وأصيب زوجها في اشتباكات بين قوات الأمن ومطلوبين في دوار هيشر بضواحي تونس العاصمة.

ويواجه حزب حركة النهضة الإسلامي -الذي يوصف بالمعتدل ويقود الائتلاف الحاكم مع حزبين علمانيين- انتقادات من السلفيين لعدم اعتماد الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا في الدستور الجديد.

انتكاسة صحية جديدة للرئيس الفنزويلي

كاراكاس / وكالات :

يعاني الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز «انتكاسة جديدة» في حالته الصحية بعد العملية الرابعة التي خضع لها لإزالة ورم سرطاني في 11 ديسمبر بمستشفى في هافانا، وفق ما أعلنه نائبه نيكولاس مادورو.

وقال مادورو -من هافانا في تصريح لقناة تلفزيونية- «تم إعلامنا بحصول انتكاسة جديدة طرأت إثر إصابته (شافيز) في الجهاز التنفسي».

وأضاف مادورو -الذي التقى شافيز- أن الحالة الصحية للرئيس «ما زالت دقيقة مع ظهور مضاعفات في عملية لا تخلو من أخطار».

وخضع شافيز في 11 ديسمبر لعملية جراحية في مستشفى بهافانا، هي الرابعة منذ اكتشاف إصابته بسرطان في الحوض.

وكان نائب الرئيس أشار بعد العملية إلى أنها كانت «معقدة، وصعبة، وحساسة، مما ينذر بأن المسار الذي يلي العملية سيكون أيضا معقدا وصعبا».

لكن بعد أيام قليلة، تحدث الأطباء الكوبيون عن «حالة مستقرة في إطار تطور» وضع المريض.

بيد أن نائب الرئيس الفنزويلي -الذي عينه شافيز كبديل له في حال حصلت انتخابات مبكرة- توجه الجمعة إلى هافانا لزيارة الرئيس. وأشار إلى أنه «بفضل قوته الجسدية والروحية، فإن بإمكانه مجابهة هذا الوضع الصعب».

وكان شافيز (58 عاما) خضع أول مرة لجراحة في يونيو 2011 لإزالة ورم سرطاني غير محدد في منطقة الحوض، ثم عاد هذا الشهر بعدما وجدت فحوص أن الخلايا الخبيثة عادت في نفس الموضع الذي أزيل منه الورم السابق، وقال مسؤولون فنزويليون إنه عانى بعد العملية التي استمرت ست ساعات من نزيف داخلي تم إيقافه، ومن عدوى في الرئة تم علاجها.

وستؤدي وفاة شافيز أو حتى استقالته لأسباب صحية إلى تغير حاد في المشهد السياسي في فنزويلا، حيث ينقسم الفنزويليون بين أنصار يعتبرونه بطلا ومعارضين يعتبرونه حاكما مستبدا، ويناقش حلفاؤه حاليا علانية احتمال عدم عودته في الوقت اللازم ليؤدي اليمين في العاشر من يناير -كما ينص عليه الدستور- لفترة ثالثة مدتها ست سنوات بعد إعادة انتخابه.

حزب هندي يقترح تغليظ عقوبة الاغتصاب

نيودلهي / وكالات :

قالت مصادر حزب المؤتمر الحاكم في الهند أمس إن الحزب قرر اقتراح مشروع قانون أكثر صرامة للحد من جرائم الاغتصاب ضد النساء، ويمكن أن يتضمن عقوبة الخصي الكيميائي لمرتكبي جرائم الاغتصاب في حالات نادرة، وينص مشروع القانون أيضا على عقوبات تصل إلى السجن ثلاثين عاما للمدانين بالاغتصاب، فضلا عن إقامة محاكم للنظر في قضايا الاغتصاب في غضون ثلاثة أشهر وفق ما ذكرته قناة «إن دي تي في» الهندية.

كما دعا حزب بهاراتيا جاناتا المعارض البرلمان إلى عقد جلسة خاصة لمناقشة الاعتداء على فتاة واغتصابها، وطالب المؤسسة التشريعية بسن قوانين أكثر صرامة تحمي النساء.

وجاءت هذه التطورات على خلفية تعرض فتاة (23 عاما) لاغتصاب جماعي في 16 من الشهر الجاري في نيودلهي نقلت على إثرها للعلاج بأحد المستشفيات نظرا لتعرضها لإصابات بالمخ وجروح داخلية بالغة جراء الاعتداء عليها، ثم نقلت بعدها إلى سنغافورة قبل أن تتوفى ويعاد جثمانها إلى بلادها، وجرى حرقها أمس الأول طبقا للتقاليد الهندوسية ووسط إجراءات أمنية مشددة.

إعلان الطوارئ في إفريقيا الوسطى مع اقتراب المتمردين

بانغي / وكالات :

أعلنت السلطات في أفريقيا الوسطى حظر التجول الليلي في العاصمة بانغي، في وقت سيطر فيه متمردو حركة سيليكا الذين يقاتلون الرئيس فرنسوا بوزيزيه على مدينة سيبوت وباتوا على بعد 160 كلم من العاصمة.

وقال الوزير جوزويه بينوا إن حظرا للتجول سيطبق بين السابعة مساء والخامسة فجرا بالتوقيت المحلي في بانغي ، مضيفا أن المخالفين سيتعرضون لعقوبات.

وقد بدت شوارع بانغي خالية، وقد أغلقت المطاعم والمقاهي الشعبية أبوابها، ولوحظ رجال يحملون أسلحة بيضاء وهم يحرسون محلات تجارية.

ويأتي حظر التجول بينما يزداد الضغط في بانغي بموازاة تقدم المتمردين، وأوضح مصدر رسمي أنه سيحظر التنقل في الليل.

في الأثناء قال شهود عيان إن المتمردين سيطروا على بلدة سيبوت على بعد 190 كيلومترا شمالي العاصمة بانغي بعد انسحاب القوات الحكومية وجنود تشاديين كانوا متمركزين في البلدة.

وأوضح الشهود أن المتمردين وصلوا في شاحتين وعدة دراجات نارية وعززوا مواقعهم في نقاط إستراتيجية في البلدة وسط إطلاق كثيف للنار.

ولم يتبق سوى مدينة داماراعلى بعد 75 كلم من بانغي حيث تتمركز القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والقوات التشادية لتفادي زحف المتمردين على العاصمة.

وكانت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دعت الجمعة الماضية إلى «حوار غير مشروط» بين أطراف الأزمة يعقد من «دون تأخير» في ليبرفيل، مشيرة إلى أن أطراف النزاع في أفريقيا الوسطى موافقون على مبدأ التفاوض.

ولكن شكوكا خيمت على فرص الحوار بعدما تجددت المعارك بين المتمردين الذين سيطروا على عدد من المدن الإستراتيجية وباتوا على أعتاب العاصمة بانغي، وبين القوات النظامية التي تحاول استعادة بعض من هذه المدن ووقف زحف المتمردين.

مرسي يرفع شعار «الضرورات تبيح المحظورات»

تحت عنوان «سياسة الضروريات في مصر» قالت صحيفة (عرب نيوز) السعودية الناطقة بالإنجليزية إن الدستور الجديد لا يعني نهاية الديمقراطية في مصر.

ويمكن أن تكون تخوفات الـ36 ٪ من الناخبين المصريين الذين رفضوا الدستور في غير محلها، لأن السياسة التي تتبعها مصر في الشهور الأخيرة تخضع لمقولة «الضرورات تبيح المحظورات».

فقد سبق أن دعت جماعة الإخوان في التعديلات الدستورية عام 2007 لتشكيل مجلس علماء من الشيوخ يشرف على الحكومة، وأصرت على أن يكون الرئيس مسلم الديانة، وقال «محمد مرسي» في ذلك الوقت، «إن الدولة التي نسعى إليها لا يمكن أبدا أن يرأسها غير مسلم»، ونجح مرسي فعليا في تحقيق ذلك وأصبح رئيسا لمصر.

وقالت الصحيفة إن قواعد النظام الذي يتبناه «مرسي» غير مقبولة في ظل نظام ديمقراطي فيه جميع المواطنين على قدم المساواة، ولكن السبب الرئيسي في عدم احتواء الدستور الجديد على هذه مثل هذه القواعد الصارمة هو صفقة الإخوان الضمنية مع القوات المسلحة.

وكان الاتفاق الذي يضمن امتيازات للجيش، لازما لإقناع القوات المسلحة العلمانية لقبول حزب إسلامي في الحكومة، ولكن مقابل ذلك لا يمكن للحكومة الجديدة أن تكون إسلامية أيضا، مما وقف ذلك الأمر عقبة أمام مرسي، لأن نشطاء الإخوان يريدون استخدام سلطتهم السياسية لترسيخ قواعد الإسلام في الدستور الجديد.

ولذلك كان على مرسي أن يمشي على حد السكين وعلى خط رفيع، يجمع بين إرضاء الجيش وجماعته، فكان عليه أن يضع ما يكفي من القواعد الإسلامية في الدستور لتهدئة أنصاره، ولكن ليس لدرجة أن يكسر تحالفه وصفقته مع الجيش، ولكن لم يستطيع مرسي أن يمشي على ذلك الخط الرفيع بشكل جيد.

وبحلول أكتوبر انسحب معظم غير الإسلاميين من الجمعية التأسيسية، وكان مجلس القضاء الأعلى على وشك إقالة تلك الجمعية أيضا، ولكن رد مرسي بشكل غير ملائم على ذلك ومنح نفسه صلاحيات غير محدودة تمنع السلطة القضائية من تفكيك الجمعية ثانية.

وبعد ذلك تحالفت المعارضة وبدأت الاحتجاجات العنيفة تظهر ثانية في البلاد ولكن في النهاية نجحت عملية تمرير الدستور وصدق المصريون على الدستور الجديد بأغلبية 63.8 ٪.

وقالت الصحيفة: وقعت أزمات صغيرة، لم تكن مؤثرة بشكل كبير، حيث نجح الجيش في الحصول على ما يريد فمن الآن وصاعدا، سيسيطر الجيش على نحو فعال على الميزانية الخاصة به، حتى أنه لا يمكن للبرلمان مناقشتها.

وحصلت جماعة الإخوان على أقل مما كانت تريده، ولكنها مررت في الدستور بعض قواعد الإسلام التي حافظت على رضاء أعضاء الجماعة. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 2 من الدستور القديم على «إن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، وأبقى الدستور الجديد عليه إلا أنه تمت إضافة المادة 219 التي حددت عناصر هذه المبادئ.

واختتمت الصحيفة قائلة: إن التسرع في مجريات الأمور السياسية في البلاد، والتعجيل بتمرير الدستور نتيجة أن الاقتصاد المصري في حاجة ماسة إلى الاستقرار السياسي، لذلك لا يمكن توصيف ما يحدث بأنه مؤامرة، ولكنه مجرد سياسة «الضروريات تبيح المحظورات».

الجنيه المصري سيواصل الهبوط

قالت صحيفة (الفايننشال تايمز) البريطانية إن العملة المصرية (الجنيه) سوف تواجه مزيدا من الضغوط والانهيار مع تراجع الاحتياطي الاستراتيجي واستمرار الاضطرابات السياسية، وعجز الحكومة عن القيام بخطوات حقيقية لتدارك الوضع الاقتصادي المتدهور.

وأشارت إلى أن الجنيه سوف يصل لأدنى مستوياته مقابل الدولار بنهاية 2013 إذا لم ينجح نظام الرئيس مرسي في الحصول على قرض صندوق النقد.

وأضافت إن الجنيه انخفض الأحد إلى أدنى مستوياته مقابل الدولار في وقت تسعى الحكومة لتهدئة المخاوف باعلانها انها ستستأنف المحادثات مع صندوق النقد الدولي يناير الجاري للحصول على قرض بـ(4.8 مليار دولار)، وقد انخفض الجنيه ليتراوح بين 6.18 و 6.30 بعد أن أعلن البنك المركزي إجراءات لإبطاء استنزاف الاحتياطيات النقدية.

ونقلت الصحيفة عن «يوسف فاروق» مدير شركة صرافة قوله: إنني اتوقع أن يظل الجنيه تحت ضغوط في الأيام المقبلة، ولا أتوقع أن يصعد مرة أخرى.. المخاوف التي تدفع الناس لشراء الدولار لم تتبدد والتوتر السياسي لا يزال مستمراً».

وفي الأسبوع الماضي، للمرة الأولى منذ 8 سنوات، تحولت البنوك ومكاتب الصرف بعيدا عن الزبائن وأشارت إلى نقص في الإمدادات، وقال «محمد أبو باشا» الاقتصادي في المجموعة المالية «هيرميس»،إن حالة الذعر مبالغ فيها لكنها لها ما يبررها، مشيرا إلى أن التأخير في التوقيع على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سوف يضعف الجنيه أكثر واكثر مقابل الدولار.

وأشارت الصحيفة إلى أن الأوضاع السياسية المحمومة في مصر تؤثر بشدة على الاقتصاد المتدهور منذ ثورة يناير، وقد حذرت المعارضة أن سياسة الرئيس محمد مرسي وضعت البلاد على طريق الإفلاس، مما دفعه للرد خلال كلمة ألقاها حاول خلالها طمأنة الأمة عن حالة الاقتصاد.

وثائق سرية تكشف أسراراً مهمة لـ«تاتشر»

قالت صحيفة (جارديان) البريطانية إن الوثائق السرية التي كشف عنها مؤخرا، تظهر العديد من الحقائق المهمة حول سياسة رئيسة الوزراء البريطانية السابقة «مارجريت تاتشر».

فقد أظهرت وثائق رفعت السرية عنها مؤخرا أن الولايات المتحدة زودت بريطانيا بالمعلومات وبأجهزة اتصالات وبمعدات عسكرية أثناء حرب فوكلاند عام 1982، في الوقت نفسه أبدت « تاتشر» استعدادها للتفاوض مع الأرجنتين بعد غزو جزر فوكلاند، فيما يتعلق بوضع الجزر ومسألة السيادة البريطانية، وذلك تحت الضغوط الأمريكية.

كما أظهرت إحدى الوثائق شعور المسئولين البريطانيين العميق بالامتنان للولايات المتحدة «لمساعدتها السرية»، وهي مساعدة حرصت الولايات المتحدة على تكتم أمرها.

وجاء في رسالة من وزارة الدفاع البريطانية «أوضحت الولايات المتحدة أنها لا ترغب في الإعلان عن حجم المساعدة التي تقدمها لنا، إنها قلقة بشدة على تأثير ذلك على علاقتها بأمريكا الجنوبية».

وفي رسالة مفعمة بالمشاعر من رئيسة الوزراء البريطانية السابقة «مارجريت تاتشر» إلى الرئيس الأمريكي الأسبق «رونالد ريجان» أثناء حرب فوكلاند وصفته فيها بأنه «الشخص الوحيد» الذي يمكن أن يفهم موقفها.

وكشفت الوثائق التي تعود للعام 1982 ورفعت السرية عنها في الآونة الأخيرة النقاب عن اتصالات بين تاتشر وريجان بشأن الأزمة ومدى الضغوط التي شعرت بها «تاتشر» عندما غزت الأرجنتين الأرخبيل النائي الواقع في جنوب المحيط الأطلسي.

ففي إحدى الوثائق وصفت تاتشر -صاحبة الحديث الصارم الصريح- مرحلة الغزو الأرجنتيني قائلة إنها «الأسوأ على ما أظن في حياتي»، كما تشير رسائلها لريجان في ذلك الوقت إلى أنها كانت تعول عليه وعلى علاقة العمل الوثيقة بينهما.

وفي إحدى رسائلها إلى ريجان قالت «أكتب إليك لأنني أعتقد أنك الشخص الوحيد الذي سيفهم مغزى ما أحاول أن أقوله»، وقالت إن مبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة في خطر.

وتظهر الوثائق أن «تاتشر» كانت تعول على العلاقة الخاصة بين البلدين وهي تطلب مساعدة «ريجان» في خطاب ذيلته بعبارة «مع تحياتي الشخصية الحارة مارجريت».

وكتبت تقول: «أظن أيضا أن الصداقة القائمة بين الولايات المتحدة وبريطانيا لها تأثير بالغ جدا على مستقبل العالم الحر».

في المقابل تكشف الوثائق أن «تاتشر» فعلت ما بوسعها لمنع فرنسا من بيع صواريخ «إيكزوسيت» لـ«بيرو» خوفا من نقلها بعد ذلك إلى الأرجنتين التي استخدمت عدداً منها لإغراق سفن بريطانية.

وفي برقية إلى الرئيس الفرنسي حينذاك «فرنسوا ميتران» مؤرخة في 30 مايو 1982، حذرت «تاتشر» من أنه «إذا علم العالم -وهذا الأمر سيحدث على الأرجح- بأن فرنسا تسلم الآن «بيرو» أسلحة ستنتقل بالتأكيد إلى الأرجنتين لاستخدامها ضدنا نحن حلفاء فرنسا، فسيكون لذلك تأثير مدمر على العلاقات بين بلدينا».

وأضافت «سيكون لذلك تأثير كارثي على الحلف»، في إشارة إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وفي اليوم التالي، أبلغ الدبلوماسي الفرنسي «فرانسيس جوتمان» المستشار الخاص لتاتشر المكلف بملف فوكلاند بأن الصواريخ لن تسلم.

وكشفت وثائق أخرى رفعت السرية عنها أن «المرأة الحديدية» قاومت ضغوط الرئيس الأمريكي رونالد ريجان الذي كان يحاول إقناعها بقبول نشر قوة لحفظ السلام في الأرخبيل.

وانتهى نزاع فوكلاند الذي استمر من 2 أبريل إلى 14 يونيو ، بهزيمة الأرجنتين ومقتل حوالي 900 جندي من الجانبين (649 جنديا أرجنتينياً، و255 جنديا بريطانيا).